

السلطة في المنظور الفيبيري بين الشرعية والإلزام

أ . ليندة العابد

قسم علم الاجتماع - جامعة باتنة

الملخص

اهتم كثير من العلماء بمفهوم السلطة، لأنه يمثل دلالة مهمة في البناء الاجتماعي. فالسلطة مفهوم مركب من متغيرات كثيرة؛ ترتبط بالسياق التاريخي والاجتماعي والثقافي. ولقد تنبه ماكس فيبر إلى ذلك. وأوضح أنه لا يمكن فهم السلطة في غياب تلك المضامين، حيث تتبع السلطة في سياقها التاريخي، مبينا أنواعها ومنها السلطة التقليدية، السلطة الكاريزمية، و السلطة القانونية، أو ما أسماها السلطة العقلانية. وأشار إلى أنها أفضل الأنواع المذكورة. كما أن فيبر قد أضاف عددا من المفاهيم المرتبطة بها، منها مفهوم الشرعية، وبين أنها تختلف تبعا لأنواع السلطة السابقة، وفرق بينها وبين مفهوم القوة. ضمن هذا الطرح سيحاول المقال الوقوف عند أهم مضامين الرؤية الفيبيرية حول المسألة، لتوضيح إشكالية أساسية وهي: هل السلطة سلوك إلزامي قهري إكراهي، أم أنها شكل تعاوني؟ وهل تقوم على قوة شرعية أم شرعية القوة؟

Résumé

Beaucoup de savants se sont intéressés au concept de l'autorité, puisqu'elle représente une importante signification dans la structure sociale. Le concept de l'autorité est un concept complexe se constituant de beaucoup de variant sociaux et culturels.. Qui se lient au courant historique, social et culturel. Weber s'est rendu compte de cette liaison et il a démontré qu'on ne peut comprendre l'autorité en cas d'absence de ces variants, et il a suivi l'autorité dans son courant historique démontrant ses

différentes types : l'autorité *traditionnelle*, l'autorité *charismatique* et l'autorité *légale ou rationnelle*, on mentionnant que cette dernière, est la meilleure des trois. Comme il a parlé de quelques concepts liés à l'autorité, celui de la légitimité et il a montré quelle différence selon les types d'autorité motionnelles, puis il a montré la différence entre la légitimité et la force.

Dans ce sens, cet article vient pour mettre l'accent sur les principales idées de la vision Wébérienne sur la question, pour démontrer une problématique essentielle: Est-ce que l'autorité est un devoir et obligation ou une forme de collaboration ? Et est-ce que l'autorité est la force de la légitimité, ou la légitimité de la force ?

مدخل:

تستجلب المتأمل في المجتمعات البشرية عبر التاريخ جملة من التجليات العامة المرتبطة بالكينونة الإنسانية في اجتماعاتها التفاعلية المرتبطة بالوجود التجمعي الفطري للإنسان، ويكاد يتفق العقل البشري المتفطن على أن مضامين كثيرة في المجتمع تأخذ شكلها المتكرر المستنسخ في سير والتفاف ناموسي يعبر كله عن نقاط مشتركة و حلقات للوصل بين المجتمعات التاريخية المختلفة .

ولعل من أبرز تلك المضامين التفاعل التبادلي في نطاق الاجتماع الإنساني الذي يولد تلك التمازجات غير المرئية التي تختلف عن التمازج المادي في انتظامات تعبر عن تراتبية اجتماعية شكلها الظاهري تنامي واختلاف الكفاءات و القدرات تفاضلا أو علوا أو تسلطا، والتي تنسج في الأخير تدرجا اجتماعيا عاما يعبر عن أدوار فاعلين اجتماعيين في نطاقات مختلفة تعكس خصائص غير متكافئة لأفراد المجتمع.

في تأمل آخر أكثر عمقا لذلك التدرج تظهر السلطة كتعبير ممارساتي يشد الأنظار لما تبديه من تلاحمات وظيفية تشد المستويات بعضها ببعض الآخر. والأكيد أن مفهوم السلطة قد تسلل إلى أذهان كثير من الدارسين واستوطن في كثير من العلوم و البحوث لما يعبر عنه المفهوم في الأبعاد المجتمعية كلها، فيقرن المفهوم تارة بالسياسة

في تعبير السلطة السياسية، و يزوج تارة بالتنظيم في دلالة السلطة التنظيمية ويشكل ثنائية في السلطة الثقافية.

هذا التنوع يبادر إلى الذهن حزمة إشكاليات تجعل الباحثين مشدودين للبحث فيها تأملا في ماهيتها ومضامينها و تجلياتها وممارستها . ولعل السلطة قد شكلت بذلك مقاما رفيعا في الواقع تعبر عن التأثير، و شكلت في أذهان الباحثين سلطة ويصح أن ننعته في هذا المقال بسلطة السلطة.

1- في إشكالية السلطة:

إن الإحاطة بمفهوم السلطة أمر صعب يستوجب الإلمام بوجهات النظر المختلفة حوله لتعدد تجلياته في كتابات العلماء و المفكرين في شتى الاختصاصات ،وكذا لما للمفهوم في الواقع من دينامية وتعقيد تنقله من الدلالة البسيطة في بيانها إلى التركيب بين متغيرات متنوعة ودخيلة لا يمكن توصيف الموضوع إلا بذكرها، لأنها تُعَمِد السلطة واقعا وتكشف عن ثناياها نظريا.فتشكل كلها امتزاجا ينقل النموذج السلطوي إلى الوجود الواقعي، فالتأمل النظري لذلك الوجود. يبحث في الأصل السلطوي والانبثاق والتجلي الواقعي و الممارساتي .

وعلى ذلك اختيار شخصية ورؤية واحدة لا يعني إلغاء صنوف من الرؤى الأخرى ولا يعني اكتمال الرؤية في صورتها، ولكن دراستها تأمل في ثناياها واستكشاف لأبعادها لتتبع الرؤية النسقية الكلية لفيبر .

ولكن قبل ذلك من المفترض طرق السلطة كمفهوم بالشكل العام، لأن تحديد أي مفهوم يفيد في تشكيل البنى التحليلية اللاحقة له، وضبطه بمثابة الأساس للبناء المعرفي، مع أن تحديده يصطدم بصنوف من التعريفات المتباينة التي تعبر عن رؤى مختلفة وهذه نماذج منها.

فلفظ السلطة من المفاهيم الاجتماعية التي تعبر عن "قوة نظامية، وشرعية في مجتمع معين، مرتبطة بنسق المكانة الاجتماعية، وموافق عليها من جميع أعضاء المجتمع وترجع أهمية السلطة إلى أنها توجه سلوك الأفراد بصورة محددة لانجاز الأهداف العامة ويتحقق ذلك من خلال بعض الميكانيزمات مثل: التبادل، والمصالح المشتركة والتضامن، والقوة".¹

ومدلول السلطة بهذا المعنى يفترض وجود شرعية منبثقة من التمكين الاجتماعي المرتبط بالنظام، في المقابل قبول من أفراد المجتمع جملة، لأن وظيفة السلطة ابتداء هو توجيه السلوك لتحقيق الأهداف.

كما أنها في موقع آخر تعبر عن "القدرة على فرض الإرادة على الآخرين، التأثير في نشاطهم وسلوكهم بوسيلة ما، بقوة الشخصية، أو بالقانون (الحق) أو بالعنف ومن ألوانها السلطة الأبوية، وسلطة الدولة، والسلطة الاقتصادية..."²

هذا النموذج المفاهيمي يحيلنا تارة أخرى إلى تشكل السلطة ضمن سياق القوة والقدرة على أساس من الإلزام والفرض بمعايير متنوعة تفترن بالقانون حيناً، أو العنف، أو ارتباطاً بالشخصية السلطوية أحياناً. وأبسط تعريف لهذا المفهوم وهو من التعاريف المشهورة في هذا السياق ما جاء به "داهل Dahl" من أن السلطة هي قدرة الشخص (أ) على التوصل إلى جعل شخص آخر (ب) يقوم بشئ ما لم يكن ليقدم عليه لولا تدخل (أ)³

¹ د. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع . ص 27

² ناتاليا يفريموفا ،توفيق سلوم . معجم العلوم الاجتماعية، مصطلحات وأعلام، ص 140

³ ج.ب. هوغ، د. ليفيك، موران وآخرون: الجماعة السلطة و الاتصال . ص 60

إن عرض هذه التعريفات لا يلغي صنوفا أخرى من بروز المفهوم السلطوي فيها، وإنما اقتصرنا عليها إيضاح لها وتنبيه للإشكالية الأساسية التي تدور في فلكها، هل السلطة تقوم على الفرض أم تقوم على الإقناع؟.

ويحيلنا التساؤل السابق إلى بؤرة نظر أخرى في نسيج تساؤلي آخر: لماذا يطيع الأفراد الأوامر؟ هل استنادا لمنطق القوة أم لمنطق القناعة والإرادة؟

تأملنا في التساؤلات المطروحة يتشكل لدينا منطلق أساسي للدراسة يتضمن الحديث عن السلطة كفعل له مبدأ يربط بالممارسة وهو انعكاس للشخصية السلطوية، وله مقصد يرتبط بالتأثير في الآخرين. هذا الفعل يمكن نعتة بالفعل العلانقي أي ممارسة السلطة ضمن سياق اجتماعي عام وضمن تركيبة علاقة لأن السلطة في السياق الفردي لصاحب السلطة منتفاة ، وهي في حضور الأفراد وغياب صاحبها ملغاة. ولذلك لا يمكن أن تقوم قائمة للسلطة في غياب أحد من ثنائية (المؤثر - والمتأثر) و(الامر - المأمور) (الممارس للسلطة - والأفراد).

في هذه الازدواجية الاجتماعية التي تتم عن التنوع و التدرج و العلو والفوارق. يستجلبنا ويستوجب علينا عمق التأمل إلى تتبع الرابط بين حدي تلك الثنائيات في دينامية الفعل السلطوي العلانقي، و التأمل يجرنا أيضا إلى إضافة تساؤل مكمل هل الرابط في الفعل السلطوي قائم على الضبط الإلزامي أم هو نتاج شكل تعاوني و تأثير متبادل؟ وهل السلطة هي سلطة الغلبة أم هي سلطة مشتركة تقوم على التناسق والتعاون المشترك؟.

إن شرح هذه الإشكاليات المترابطة حول السلطة وفعاليتها اجتماعيا، يقود إلى مستوى آخر من التحليل قبل الولوج إلى مضامين الرؤية الفيبيرية حول المسألة، لأن

تفطنا إلى التركيبة البنوية للسلطة في أعماقها يفيد في استجلاء مقوماتها في البنية الاجتماعية العامة .

والناظر إلى استخدامات السلطة واقعيا يتنبه إلى تلك الحديات إن لم نقل المتناقضات في الطرح وأكثرها في التحديدات اللغوية. فتشدنا مرادفات السلطة تارة إلى الإلزام، وطورا إلى الولاء وكأن نظام السلطة داخليا يخضع إلى سجلات .

فتربط السلطة في كثير من الأحيان بمسميات: السيطرة، الجبر، الإلزام، فرض الإرادة، التحكم، القوة، في تشكيلة أولى تفيد التأثير على الآخرين بشئ من الإخضاع. وترتص السلطة أحيانا أخرى ضمن دائرة الطاعة، الولاء، القبول، الامتثال. فستشف شكلا آخر من الطرح يلحق السلطة ضمن الشكل الطوعي والتوافق الإنساني للممارسة بين الفاعلين بشيء من الإقناع.

وتبقى الإشكالية قائمة بين الطوع أو الإكراه لكن الغرض من السلطة يبقى في الأساس متفقا عليه في أنه محاولات إنسانية للتأثير قصد تحقيق الأهداف. لكن يبقى إشعاع التأثير تأثرا -عند الطرف الآخر- على مستوى السلوك، أو تأثرا نافذا في المشاعر ممتدا إلى الأفعال، بين ثنائية تقابلية ترتبط في واقعنا و الوقائع المجتمعية تاريخيا بشرعية القوة أو قوة الشرعية. أم بازدواجية أخرى وهي سلطة المركز أو مركز السلطة.

2- في مفاصل الرؤية الفيبيرية:

أشرنا سلفا إلى أن اختيار شخصية واحدة لتحليل مضمون السلطة لا يلغي إطلاقا دراسات كثيرة تصب في مصب إشكالية السلطة، كمحاولات للوصف أو التفسير. ولكن الاختيار الواعي من المفترض أن تكون له مبرراته الموضوعية و المنهجية التي تدعم بقاءه وتسند أفكاره.

اختيار ماكس فيبر MAX WEBER (1864-1920) كعلم له نسقه الفكري المتميز للتدليل على إشكالية السلطة، اختيار تحكمه عديد من الاعتبارات التي ترتبط بالشخصية نفسها وما أسهمت به من رؤى نظرية تمس صنوفا من القضايا الاجتماعية المختلفة .

وقد يتبادر السؤال عن إمكانية أن يكون الاختيار سديدا ضمن التقاء علم من القرن التاسع عشر مواكب لقضايا الثورة الصناعية، بإشكاليات حديثة قد تكون عبئا ثقيلا على التحليلات الكلاسيكية التي لا يتناظر أفق رؤيتها مع اتساع أفق القضايا الحالية.

ويكون الجواب بسيطا حين نتأكد أن العلم الألماني كان نافذ الوعي والقدرة على التبصر بالقضايا الآنية والمستقبلية، حيث يعتبر من الرعيل الأول لعلم الاجتماع وترتبط تحليلاته بفترة عصر الرواد ومع ذلك " لا يكاد يخلو مؤلف معاصر في علم الاجتماع سواء تعلق بالنظرية أو المنهج أو الموضوع أو كان بصدد تأريخ الفكر الاجتماعي بعامة من إشارة لماكس فيبر، فلقد تجلت عظمة أعمال فيبر في قدرتها الفائقة على شمول كافة مسائل علم الاجتماع، إذ من خلال إطار نظري واضح المعالم، وباستخدام منهج جديد متميز ثاقب الرؤية واسع البصيرة، استطاع فيبر أن يقدم مضمونا محددا لعلم الاجتماع"⁴.

إن المحللين لآراء فيبر يؤكدون على أنه من الصعب فصل السياق الاجتماعي والأسري والفكري السائد في عصره عن بنيته التحليلية حيث "يذهب أغلب علماء الاجتماع إلى أنه يتعذر فهم علم الاجتماع عند ماكس فيبر بدون الإشارة إلى المناخ الفكري وبخاصة المناخ الفلسفي و العلمي في ألمانيا حتى القرن العشرين، ذلك أن

⁴ د. محمد علي محمد. المفكرون الاجتماعيون . ص 193

تكوينه العقلي مرتبط في الواقع بالظروف العامة في عصره⁵. إن الجو الأسري كنموذج من ذلك السياق العام الذي نشأ فيه جعل منه رجلاً مولعاً بالسياسة لما لأسرته من تواصلات سياسية واهتم بالسياسة من باب الأستاذ الباحث لا من باب الممارس . كما أن دراسته للقانون و تدريسه للاقتصاد واهتمامه بالسياسة جعل منه المتفطن لقضايا كثيرة مرتبطة بها ومنها السلطة. إن التنشئة الاجتماعية لفيبر لم تكن المؤثر الوحيد في فكره بل إن نفوذه في التاريخ و اهتمامه بقضاياها وكذا تأثره بشخصيات بارزة في عصره كماركس -مع ما قدمه من تعقيبات على بعض أطروحاته- جعل فكره يختمر والتقى هو وماركس في أنهما كانا متبنين لنموذج تاريخي بنائي حاول أن يتفحص المجتمع و يقف على مدلولاته أملاً في تفسيره.

إضافة إلى الشخصية النافذة و المتجاوزة لعصرها بما تحمله من نتائج سيرته ومسيرته، نجد تشكيلة متنوعة من القضايا الاجتماعية، حيث تكمن إسهاماته بصورة مميزة بأنه وضع جذور الكثير من فروع علم الاجتماع المتخصصة، ويعتبر علم اجتماع التنظيم على قائمة هذه الفروع، وعلم الاجتماع الديني، وعلم الاجتماع الاقتصادي، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع التاريخي، وعلم اجتماع المعرفة⁶. كما اشتهر بدراسته للتنظيمات في المجتمع وتكون بذلك نموذجاً مثالي للبيروقراطية، وأسس بحثاً مضاداً في أصل الرأسمالية يفترق فيها عن طرح ماركس بأولية العامل الاقتصادي في تفسير النشوء الرأسمالي.

⁵ د. محمد علي محمد. المفكرون الاجتماعيون . 196

⁶ د. عبد الله محمد عبد الرحمن: علم الاجتماع الصناعي، النشأة والتطورات الحديثة، ص

كل هذا العطاء المنوع إذا ما قارناه بقصر عمره المطابق للستة والخمسين، وموته المفاجئ مكن هذه الشخصية بما أنتجته من أفكار ألا تبقى حبيسة الماضي القديم، ولكن قيمة صنعها وما خلفته جعلتها تنتقل في مسار التاريخ لتدل على الظواهر الحالية وتسهم في إعطاء طرح يكمل أطروحات الآخرين. لأن "الإطار النظري لماكس فيبر تتميز بطبيعته الشاملة، فقد كان من الطراز الذي يتناول بالتحليل فكرة بسيطة ويستنتج منها حتى أقصى استقطاباتها"⁷. شمولية الطرح تلك خالفت المتعارف عليه في عصره وجاوزت المؤلف باستنتاجاته وبتنظيره حيث تكمن عبقريته في "أنه قد حاول جمع الخيوط المتناقضة في نسيج واحد أكثر اكتمالا وقوة فعلى المستوى المنهجي نجد أن ماكس فيبر قد حاول أن يجمع معا وجهة النظر التي تؤكد على الإدراك الموضوعي للواقعة الاجتماعية، ومع وجهة النظر التي تؤكد على ضرورة إدراكها ذاتيا... وإذا كانت الوضعية قد أكدت على السببية التي تربط الوقائع الاجتماعية بعضها البعض، فقد حاول فيبر أن يكمل هذه السببية الخارجية، بإدراك الواقعة من الداخل، أي بالتعرف على معناها."⁸. هذه المزاجية في الإدراك أخرجت إلى الواقع نماذج تصورية جديدة تختلف عما كان معروفا في عصره وقعدت لنماذج في الطرح حديثة لا زالت تستوعب تلك المدلولات و تستوعبها هي لحد الساعة.

هذه المبررات مجتمعة في حدي الشخصية والمنتج المعرفي لها، تفتح الباب على مصراعيه لإدخال النموذج التصوري الفيبري لتحليل كثير من الموضوعات ومن بينها الموضوع محل البحث، ويبقى في الأخير و ليس آخرا، أن نضيف موقع دراسات فيبر في التصورات العامة حيث "اكتفى بتفسير الواقع و تأويله وتفهمه ، فسمي بفيلسوف التفهم

⁷ أ.د. علي ليلة. ماكس فيبر والبحث المضاد في أصل الرأسمالية المعاصرة، ص 11

⁸ المرجع نفسه ، ص7.

"⁹ لأنه أكد أن الفهم منهج مهم للتفسير. وقد جمع بين محاولاته لفهم واقعه الاجتماعي بقدر ما اهتم بدراسة التاريخ لمقارنته.

كما يعتبر ماكس فيبر من المتفطنين لدراسة موضوع السلطة والتي سنحيطها عناية من خلال هذا الطرح في تشكيلة نسقيه لفكره. خاصة وأن دراسته للسلطة من الدراسات المبكرة في علم الاجتماع في محاولة للبحث في معناها و مصادر شرعيتها المنبثقة (من الإلهام، التقاليد، القانون).

3- السلطة في إطار الرؤية:

تشكل السلطة موضوعا هاما في الرؤية الفيبيرية خاصة وأن هذه الرؤية تعكس نسقا مترابطا تتصل موضوعاته في تشكيلة كلية لا يمكن اجتثاث عناصرها أو دراستها عزلا بعضها عن البعض الآخر. فالنموذج المثالي ودراسة فيبر للبيروقراطية مثلا يمثل بوتقة تنصهر فيها عديد من المتغيرات من بينها السلطة. و الحديث عن الفعل الاجتماعي كمحور هام في رؤية فيبر توتى تجلياته بالفعل السلطوي كنموذج من الفعل الاجتماعي وهكذا. فمصب السلطة في الرؤية يتشكل ضمن روافد متصلة لا يمكن فصلها. إذن هذه التركيبة الفكرية عند فيبر كأى تشكيلة فكرية أخرى يفترض أن تأخذ شكلا تراتبيا مترابطا، والسلطة ضمنها حلقة من الحلقات. لكن ومع أنها جزء من كل إلا إنها قدمت بصورة معمقة امتدت طولا في ثنايا التاريخ بحثا في تجلياتها ومصادر شرعيتها، ونفذت عمقا بحثا في معناها وأبعادها أملا في تكوين رؤية أكثر نضجا-حسب فيبر - .

⁹ لوران فلوري. ماكس فيبر، ترجمة د. محمد علي مقلد . ص 12

المعالجة الفيبيرية للسلطة تضمنت في المبدأ اعتبار السلطة ظاهرة اجتماعية وتاريخية ليست وليدة هذا العصر وإنما ممتدة الجذور عبر التاريخ في الحضارات الإنسانية المختلفة، لكن انبثاقها يرتبط بمتغيرات كثيرة و مختلفة في تصنيف خاص.

• انبثاق السلطة تاريخيا حسب الرؤية:

إن توصل فيبر إلى اكتشاف أن السلطة ظاهرة تستند إلى التاريخ، لم يكن عشوائيا أو مبنيًا على ومضة عابرة، وإنما تأكيده على ذلك جاء نتيجة تفحص طويل ودراسات مستفيضة للمجتمع عبر التاريخ، متبنيًا في ذلك المنهج التاريخي المقارن ، والذي توصل من خلاله إلى أن التنوع المجتمعي تاريخيا لا يلغي الاشتراك في أنه لا يوجد مجتمع بشري إلا و تواجد فيه نمط أو شكل من أشكال السلطة.

إن هذه الدلالة المشتركة تفرض بعد ذلك المقارنة بين تلك التركيبات السلطوية، في محاولة لفهم الظاهرة محل الدراسة والتنبيه إلى الوعي الاجتماعي الكامن وراءها، فلم تتوقف الدراسة إلى حد اكتشاف الأنماط وإنما إلى تفسيرها، وتحديد الاعتبارات المحيطة بها، لإثبات أن الأشكال التاريخية للسلطة ليست أنماطا جاهزة وإنما تحكمها شروط و لوازم ذاتية و موضوعية؛ جسدية، نفسية أو اجتماعية اقتصادية وسياسية، أي تبعا للسياق الاجتماعي المحتضن لها، "ففي بعض الأوساط الثقافية مثلا تعتبر القوة البدنية الميزة السلطوية الأهم، فيما تركز أوساط أخرى على الدينامية والذكاء والإحساس، بوصفها السمات الأشد تأثيرا. أي يبدو أن السمات الشخصية تكون دائما تابعة للإطار الثقافي، الذي تبرز في متنه، إضافة إلى أنها ليست سوى نوع معين من مصادر التأثير

بين أنواع عديدة أخرى. إذ تعتبر المصادر المادية و التنظيمية والرمزية في المؤسسة، بالغة الأهمية، بالنسبة لأي محاولة للتأثير على سلوك العمال¹⁰.

ويستوجب الطرح المنهجي الوقوف على دلالة السلطة أو مفهومها عند ماكس فيبر قبلولوج في تصنيفاتها حيث أن السلطة في طيات الرؤية نتجت من الرؤية الاجتماعية النابعة من المقومات العلائقية في إطار انبناء المفهوم على طرفين متقابلين، حيث عرفت "باحتمال أن تطيع جماعة معينة من الناس الأوامر المحددة التي تصدر عن مصدر معين. و لكنه سرعان ما أقام تفرقة بين هذا المفهوم وبعض المفاهيم الأخرى المرتبطة به مثل القوة موضحاً أن السلطة تتميز بأن صاحبها لديه الحق في ممارستها وأن من يخضع لها يرى أن من واجبه طاعته"¹¹.و لتخليص المفهوم من التطابق مع مفاهيم أخرى مقارنة حدد فيبر مفهوم القوة على أساس أن القوة هي أيضاً تفيد وجود أمر و مأمور ولكنه حدد مفهومها بشكل مخالف لمفهوم السلطة حيث اعتبرها "احتمال قيام أحد الأفراد، وفرض سلوكه على الآخرين"¹².بين المفهوم السابق للسلطة وبين مفهوم القوة يتبين الاختلاف الوارد حول طبيعة الممارسة حيث تفيد الأولى الطاعة على أساس القبول وتقوم الثانية على أساس الإلزام والتحكم وفرض الإرادة،"يضمن الاختلاف بين القوة والسلطة في أن مفهوم القوة لا تتضمن فكرة الحق في الأمر وواجب الطاعة، بينما تتضمن السلطة إمكانية تحقيق الطاعة الإرادية من جانب الخاضعين"¹³.

¹⁰ ج.ب.هوغ، د.ليفيك، ا.موران و آخرون . مرجع سابق ، ص 63.

¹¹ ياس خضير البياتي .النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها. ص 12

¹² عبد الله عبد الرحمن.علم اجتماع التنظيم. ص 207 . 208

¹³ أ.د.علي ليلة. مرجع سابق . ص 129.

وبين المفهومين حدد فيبر مدلولاً آخر، يمكن من خلاله الحكم على نوعية السلطة في سياق ثقافي واجتماعي محدد؛ ألا وهو مفهوم الشرعية الذي يعتبر معياراً أساسياً يمكن الاحتكام إليه لتصنيف نوعية السلطة، لأن الحديث عن السلطة بمعزل عن شرعيتها حديث أبتز لما للشرعية من عمق النظر إلى الميكانيزمات الداخلية و كذا تحليل العلاقة المزدوجة للفعل السلطوي حيث تعد مشروعة عند القائد و المقود، "فدور هذا المفهوم لدى فيبر يقصد به تحليل العلاقات المتداخلة بين عناصر السلطة ذاتها من جانب، وبين الأنماط الأخرى للسلطة، وطبيعة البناء الاجتماعي ودعم توازنه واستمراره من ناحية أخرى . كما انه اعتبره أداة توضيحية لتفسير نشأة أو زوال أي نوع من أنواع السلطة الموجودة".¹⁴

إن إدراك هذا البعد يعد التفاتة لعمق السلطة كمتغير اجتماعي إذ بين القوة والشرعية بون شاسع يحمل مدلولات ممارساتية تختلف بحسب الوضعيات. و بين شرعية القوة أو قوة الشرعية تنبه فيبر إلى وجود نماذج مختلفة ترتبط بعلاقات السلطة التي تنم عن اختلافات بنيوية تتصل بالسياقات المجتمعية في تطورها التاريخي. ولذلك للسلطة أنواع ثلاثة، تناسبا مع شرعيتها التاريخية التي ترتبط بانبثاقها الحقيقي. وتفصيلا لتلك الأنواع ندرج ما يلي:

▪ السلطة الكاريزمية أو السلطة الملهمة:

إن أول نموذج يسطره فيبر يقتدرن بطرف العلاقة السلطوية الأول ألا و هو القائد، حيث أن هذا النموذج يقوم أساسا على ما يمتلكه القائد من عناصر فريدة تختلف عن العاديين، تجعل منه شخصية تتبع، والكاريزما تعبر عن التميز حيث يعد الأنبياء و

¹⁴ د. عبد الله عبد الرحمن . تطور الفكر الاجتماعي . ص 370

القادة العظماء نماذج تاريخية لهذا التصنيف، نظرا لما يملكونه من ملكات خارقة، "حيث يقوم الاعتقاد المطلق لفرد معين لديه صفات استثنائية أو غير عادية، تفوق الأفراد الآخرين الذين يوجدون معه في المجتمع".¹⁵

إن تواجد تلك الصفات المتميزة في شخصية واحدة تجعل منها نقطة جذب والتفاف للأفراد، والعلاقة بينهم أكثر متانة وأكثر قبولا من طرفهم فتتظم الفرديات في شكل جماعات حول ناظم واحد هو الشخصية الكاريزمية في إطار ولاء له وطاعة لما يصدر عنه.

إن فنشوء هذا النوع من السلطة ناتج عن وجود الشخصية الكاريزمية، والشرعية فيها تستند عليها إذ تتحدد الشرعية للقادة في إطار نجاحه أو فشله وتكون ذات أهمية بالغة من ناحية استمرارها أو فقدانها، أو زيادتها ونقصانها فإذا ظهرت قوى أخرى لها نفس الخصائص أو النوعيات الكاريزمية وعملت على تغيير أو إبعاد القائد السابق، وحلت محله، تتحول الشرعية نفسها سواء عن القائد أو تحول الأتباع من حوله، والالتفاف حول القائد الجديد وهنا نرى بوضوح كيف يرتبط مفهوم الكاريزما، بمسألة شرعية السلطة "الكاريزما نفسها"، وهذا ما وضحه فيبر في وجود العلاقة المتبادلة بينهما، سواء كانت في حالة استمرار السلطة أو زوالها أو ظهور قادة جدد".¹⁶

متن وعمق العلاقة في هذا النمط من السلطة إذن تقوم على الولاء للشخصية فهي مبدأ العلاقة السلطوية في تواجدها ومنتهاها في انتهائها. وشرعيتها ترتبط بشرعية تلك المواصفات وقوة الشرعية بقوة الصفة الذاتية للقائد الكاريزمي .

¹⁵ عبد الله عبد الرحمن. علم اجتماع التنظيم. مرجع سابق. ص 211.

¹⁶ المرجع نفسه، ص 213

إن ماكس فيبر قد نبه إلى وجود هذا الصنف تاريخيا في مجتمعات كثيرة لكن توصيفه قد أخذ تراتبية في شكل الكاريزما حيث أنها "فيما مضى ارتبطت السلطة الكاريزمية بالدين، أما العصر الحديث فإنها تميل لأن تتخذ طابعا سياسيا"¹⁷. كالقادة السياسيين و البرلمانيين .

■ السلطة التقليدية:

بعد عرض الصنف الأول يتبادر سؤال رئيسي: هل السياق المجتمعي تاريخيا يقوم على نمط واحد للسلطة؟ وهل هناك نمط واحد للشرعية؟ وإذا كان كذلك هل السلطة الكاريزمية تعبر عن النمط الوحيد؟ وهل تكفي الكاريزما لأن تحتضن كل السلطات؟

إجابة عن هذه الاستفسارات يضيف فيبر نموذجا آخر للسلطة يؤكد من خلاله أن المجتمع يختلف في تبنيه للنماذج السلطوية وهنا يبني نموذجا آخر هو النموذج الذي يستند إلى التقاليد. وإذا كان النموذج الأول يكون فيه التمكين نابعا من الشخصية القيادية فهو في هذا النموذج قائم على التقاليد الاجتماعية وبين تمكين الوراثة البيولوجية و التوريث الاجتماعي يكمن الاختلاف بين النوعين حيث يستمد هذا النمط شرعيته من "الاعتقاد في مبلغ قوة العادات والتقاليد والأعراف السائدة، وشرعية المكانة التي يحتلها أولئك الذين يشغلون الأوضاع الاجتماعية الممثلة للسلطة التقليدية كما هو الأمر في الملكيات التي لا تزال قائمة. وإن فالقائد التقليدي يصدر أوامره معتمدا على مكانته الوراثة"¹⁸ ومثال ذلك سلطة كبار السن والشيوخ في بعض المجتمعات أو السلطة الأبوية في الأسر أو السلطة الملكية أو السلطة في إطار القبائل التي تقوم على التوريث

¹⁷ أ.د. علي ليلة . مرجع سابق، ص 131.

¹⁸ محمد علي محمد: البيروقراطية الحديثة . ص 67

النابع من التقاليد القبائلية. وهنا تقع المفارقة بين هذا النمط والنمط السابق القائم على تأثير الشخصية لا على تمكين التقاليد، فقد لا يكون للشخصية السلطوية في هذا النمط أي تأثير.

■ السلطة القانونية:

إتماما لحلقات الأنماط السلطوية في ثنايا الرؤية يضيف فيبر السلطة القانونية كأهم وأحسن النماذج لما لها من اختلافات لا ترتبط بالتوريث البيولوجي المرتبط بالقائد الكاريزمي، ولا بالتمكين الاجتماعي المخول للقائد التقليدي، ولكنها تقوم في الأساس على توجيهه "عقلي رشيد مصدره الاعتقاد في قواعد أو معايير موضوعية غير شخصية، أي أن هناك اعتقادا رسميا في تفوق بناء معين من المعايير القانونية أيا كان محتوى هذه القواعد، كما أن مصدر هذه السلطة أيضا تفويض الذين يقبضون على مقاليدها، الحق في إصدار أوامره يهدف إلتباعها والمحافظة عليها"¹⁹، وتنعت السلطة القانونية أيضا بالسلطة العقلانية وهي تقوم على مجموعة معايير متفق عليها من طرف أعضاء الجماعة، وهي تترجم الامتثال لأمر صاحب السلطة. وإذا كانت الشرعية في النمط الأول من السلطة تستند إلى تأثير الشخصية، وإذا كانت في النمط الثاني نابعة من التقاليد، فهي في هذا النمط تستنبط من القانون ومن الأحقية المشروعة المستندة إلى العقل، فضلا عن أنها ضمنيا تحدد الوظائف في تدرج تصاعدي مبني على توزيع الأدوار، فتتنوع وتتوزع تفاضلا وتكاملا، وتنعكس بذلك على شكل العلاقات السلطوية المبنية هنا على تعقل أساسه التخصص والكفاءة لا الوجدان والعاطفة، ولذلك فالعقلانية بالنسبة إليه تعبر عن "أسلوب معين من التفكير، وتخيل العالم الواقعي بمزيد من الرؤية

¹⁹ محمد علي محمد: البيروقراطية الحديثة . ص 67

النظرية للمفاهيم المجردة، بل يتضمن مزيدا من الإنجازات الدقيقة المتخصصة، وأسلوب معين في الحياة ذو أسلوب رتيب ومنظم²⁰

إن توظيف هذه الشرعية المستندة إلى العقلانية يكون من خلال القانون الوضعي الرسمي المؤطر فيما يسمى بالبيروقراطية أو التنظيم البيروقراطي الذي يعتبر شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعي الرسمي فهي الحلقة المرتبطة مباشرة بالسلطة، والتعقل لحمة بينهما لأن التنظيم البيروقراطي سلطة عقلانية في الأساس لا سلطة وجدانية، وهما (التنظيم والسلطة) وسيلتان من وسائل الضبط في المجتمع.

فالتنظيم البيروقراطي- في الرؤية- يشكل اتجاها حتميا في المجتمعات الحديثة لما فيه من قدرة على التحرك الرشيد نحو تحقيق الأهداف المجتمعية "إن العقلانية تؤدي إلى نوع خاص من البيروقراطية، وتساعد على ظهور بناء له طابع معين حيث يحدد نسق الأدوار والمعايير والجزاءات الواضحة بطبيعة الفعل الاجتماعي. وعندما يصل المجتمع إلى هذه المرحلة تتاح له فرصة أكبر للضبط الاجتماعي والسيطرة والتنظيم وتسوده العلاقات اللاشخصية في مواجهة الحاجة إلى كفاءة اقتصادية تصاحب حركة التصنيع"²¹. أي أن العقلانية -حسب فيبر- تؤدي إلى نوع من التصرف والسلوك المجرد من الذاتية والتعامل مع القواعد و المعايير التي تحكم التنظيم الاجتماعي من خلال بيروقراطية ذات إجراءات موضوعية وراشدة. هذا التحول البيروقراطي سيلغي الأنماط السلطوية الأخرى وسيطغى على كافة مجالات الحياة التعليمية والاقتصادية والسياسية "استجابة لظروف تاريخية معينة أهمها: ظهور اقتصاد النقود وزوال نظام العبودية وكبر حجم المجتمعات ونمو الرأسمالية، يضاف إلى ذلك تفوق الإدارة

²⁰ د. عبد الله عبد الرحمن . النظرية في علم الاجتماع . ص 279

²¹ محمد علي محمد . البيروقراطية الحديثة . مرجع سابق . ص 69.

البيروقراطية فنيا على غيرها من أنماط الإدارة... ويرجع هذا التفوق الفني إلى الأسس العقلية الرشيدة والقواعد والإجراءات المحددة التي تحكم نظام العمل في التنظيمات البيروقراطية²². إذن يمكن التفريق بين نماذج الضبط القديمة أين شكلت القوانين ملجأ للضبط منذ القديم و النماذج البيروقراطية بما تنطوي عليه من ترشيد على أساس المعرفة إذ "ما يجعل تنظيمًا معينًا بيروقراطيًا بصورة كاملة أو غير بيروقراطي ليس مجرد توافر بعض القواعد أو المقومات، يتعين أن تكون هذه القواعد من نوعية خاصة، فالنظم الإدارية التقليدية، كانت تمارس مراقبة تنظيمية تركز على بعض القواعد، لكن الفارق الحاسم بين هذه النظم، وبين البيروقراطية هو أن قواعد التنظيم القديم لم تكن قائمة على المعرفة الفنية والتفكير الرشيد، بقدر ما كانت تستمد أسسها من التقاليد والعرف"²³. بعد هذا الطرح تكون الحلقات المهمة في الرؤية قد تشكلت؛ بدايتها الوحدة البنوية الأولى ألا وهي الفعل الاجتماعي كمادة أولية للدراسة والتي تقوم على الفهم السببي له، ثم إدراج ناظم أساسي للضبط وهو السلطة بتفصيلاتها، هذه الأخيرة التي تتشكل ضمن إطار انحداري للتمايز و التفاضل ألا وهو البيروقراطية بما تحويه من تعقل وترشيد مؤسس على المعرفة.

4- في تقييم وتفجيد الرؤية:

بعد تفحص المضامين السالفة الذكر يبدأ الاستدلال الواقعي للمحاجة على قدرة الأفكار السابقة على مطابقة الواقع المعاصر، خاصة وأنها تعد من الدراسات المبكرة لواقع آخر أقل تعقيدا من الواقع الحالي. كما أن قوة أي رؤية تكمن في قابليتها للامتداد

²² محمد علي محمد. البيروقراطية الحديثة. مرجع سابق. ص 68

²³ المرجع نفسه، ص 84.

عبر الزمان و المكان؛ أي التأطير الزمكاني المفسر للواقع والنافذ في المستقبل والمقارب لتوصيفه.

إن التدقيق في المعالم الأساسية للرؤية يقودنا إلى إصابة الرؤية في عديد من النقاط التي نراها رأي العين في واقعنا، وبدايتها التحول البيروقراطي الذي صاحب تعدد ميادين الحياة مشكلا بذلك أنساقا خلوية مترابطة تنم عن التباين الظاهري. ولكنها تشكل تكاملا وظيفيا يشد تلك الاختلافات إلى التساند المستتر.

أما النقطة الثانية الأكثر أهمية وعمقا فهي توصيف السلطة والتنبيه لتركيباتها العلائقية التي تعكس القدرة على الأمر وفي المقابل القبول في الآن نفسه. هذا التوصيف المفاهيمي تجاوز الظاهر في البحث في الآلية الضمنية بين الطرفين، وهذه نظرة ثاقبة لبعد أساسي كان مغفلا عنه، وهنا تشكل مفهوم الشرعية، التي تجعل العلاقة السلطوية مقبولة بين طرفي السلطة حتى تصدر الأوامر من طرف وتقبل من طرف آخر . لكن تبقى حلقة في القضية مفقودة وهي كيف تحول النموذج البيروقراطي المعبر عن التدرج السلطوي من ناظم إلى معرقل، ومن شكل للتسريع إلى شكل للتنشيط في العصر الحالي ؟ وإذا كانت القوانين هي الضابط الأساسي فكيف نفسر التعسف في تطبيقها أو الإخلال بها، أو فرض القوانين بالقوة على المقودين ؟ أو التلاعب بمضامينها في أوقات كثيرة . حتى بات التمايز لا على أساس الكفاءة وإنما على أساس الالتواء في تطبيق القوانين وتحول الأمر من الرجل المناسب في المكان المناسب إلى الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب. ومن العلاقات اللاشخصية إلى العلاقات الشخصية . هذه التساؤلات تنبهنا إلى مضمون آخر أكثر عمقا وهو احتكاك هذا الفاعل السلطوي بالقانون ضمن دائرة الأمر حتى وإن ساد الاعتقاد بسلامة و كفاءة القوانين. إذ

كيف يمكن أن أرشد السلوك وفقا لقواعد مفروضة ومن يرشد سلوك صاحب السلطة إذا كان سلوكه غير معتدل في تطبيق القوانين؟ .

تجرنا هذه المسألة إلى قضية أساسية وهي الفرق بين من يطبق القانون وبين من لا يطبقه، إذن الشرعية ليست تفضلا في التميز على أساس الوظيفة وإنما التميز في شغل تلك الوظيفة لأن الوصول إلى المركز سهل مقارنة مع المحافظة عليه واحتوائه، وهنا نرجع إلى إشكالية البداية هل السلطة هي سلطة المركز أو مركز السلطة؟ أم هي شرعية القوة في تطبيق القانون أو قوة الشرعية؟. حتى صار المجتمع لا يجيد التفريق بين الوظيفة وصاحبها، وقُدس صاحب السلطة لما يملكه من قدرة على استخدام متسلط للقانون لا على ما يملكه من قدرة حقيقية وخصائص ذاتية تؤهله للتفضيل، وغدت بعد ذلك السلطة وسيلة للقوة بشرعية القانون تفضي إلى النفع لطرف واحد بعد أن وصفت بأنها سلطة تهدف إلى الامتثال الطوعي قصد تحقيق الشكل التعاوني.

طرفا السلطة إذن يمثلان كفتي ميزان أحدهما صاحب السلطة الأمر والكفة الثانية الطرف المأمور و التوازن بين الكفتين مكفول لنفوذ تلك الشرعية في المشاعر وبعدها في السلوك، فتصير بعد ذلك قبولا من الوجدان -على خلاف الرؤية- ونظما من العقل. {ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون} ²⁴. التسخير هنا شكل تقابلي وليس تسخييرا من طرف واحد، أي أنه لا يسخر صاحب السلطة من هم دونه لصالحه فقط، وإنما يُسخر هو أيضا لمن هم دونه بفعل بعضهم لبعض في شكل تكاملي.

²⁴ سورة الزخرف ، الآية 32

إن، فالقبول بهذا المعنى يستند إلى شرعية أخرى وهي تجمع بين القناعة الوجدانية والعقلية في ثنائية لا يمكن فصلها وإذا فصلت نتج الشكل العكسي وهو الامتثال على أساس الفرض و الإلزام.

ولكن كيف يمكن لصاحب السلطة أن يحقق تلك المعادلة السلطوية الناجحة ؟
إن وجود القانون فقط دون وجود الضابط للتعامل معه يجعل منه عرضة للتميع. والضابط هنا ناتج عن تشكيلة مرجعية تعبر عن التوجيه القيمي للفعل السلطوي الذي يتحكم في توظيف القانون وتطبيقاته ، ولقد نبه فيبر إلى أهمية القيمة في توجيه الفعل الاجتماعي حيث صنف نماذج عديدة من ذلك الفعل من بينها الفعل الناتج عن قيمة. واستئنفا لتقييم الرؤية تنبه العديد من العلماء إلى تصنيف الرؤية الفيبيرية ضمن الدائرة الكلاسيكية التي تعتبر ظلا للفترة الزمنية التي ظهرت فيها، لأنها نظريات تواكب ظهور الرأسمالية وزيادة الإنتاجية وإنشاء التنظيمات الصناعية، فكان سعيها المباشر ترشيد العمل دون مراعاة للقائم به فاعتبر الإنسان فيها آلة تبرمج فأدرجت من بين النظريات الميكانيكية . "إن الترشيح الإجرائي -كما يقر بذلك عبد الوهاب المسيري- يفترض عالما ماديا تماما، الإنسان فيه مادة سلبية تكاد تكون ميتة، مفعولا به لا فاعلا"²⁵. وهذا ما أكده عديد من العلماء الاجتماعيين في نقدهم للرؤية الفيبيرية ومنهم سلزنيك وشارلز بيدج وهو النقد الشائع الذي مؤداه أن فيبر قد بالغ في تأكيده على الجوانب الرسمية للتنظيم متجاهلا العلاقات غير الرسمية فجرد الإنسان من عواطفه وأحاسيسه وعومل كما تعامل الآلة. بالنقيض باللوائح والقواعد دون وجود مرونة، وهذا أيضا ما ذهب إليه روبرت ميرتون و الفن جولدنر وبقى في الأخير أن نضيف مايلي: " يرى ماكس فيبر أن ثمة عناصر فريدة داخل الحضارة الغربية، غائبة في الحضارة الأخرى

²⁵ عبد الوهاب المسيري . الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان . ص 146

، جعلتها تتجه نحو مزيد من الترشيح ، وأن هذا الاتجاه هو السمة الأساسية لهذه الحضارة ، وما يميزها من غيرها من الحضارات . ويعرف فيبر عملية الترشيح المادي المستمرة بأنها عملية تنميط وفرض النماذج الكمية والبيروقراطية على الواقع المادي والإنساني حتى يمكن توظيفه ، وهي عملية ستزداد وتأثيرها إلى أن يصل الترشيح إلى قمته الشاملة الامبريالية فتتم السيطرة على كل جوانب الحياة ويتحكم الإنسان في الواقع وفي نفسه ويتحول المجتمع إلى آلة بشرية ضخمة ... ولكنها تهدد الحرية الفردية وتحول المجتمع إلى قفص حديدي.²⁶ وهكذا تظهر السلطة في طيات تلك الرؤية مطابقة لتلك الدلالة بعد إقرار ماكس فيبر أن النموذج الأرشد للسلطة يقع في طيات القانون واللوائح والتشدد فيها دون مرونة في تطبيقها . فتحوّلت الشرعية المخولة من القانون إلزاماً مطبقاً في الواقع .

قائمة المراجع:

- 1- د/ محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع . الإسكندرية . دار المعرفة الجامعية، 2006

²⁶ عبد الوهاب المسيري: الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، ص 148

- 2- ناتاليا يفريموفا ،توفيق سلوم : معجم العلوم الاجتماعية، مصطلحات وأعلام، موسكو دارالتقدم ط1 1992.
- 3- ج.ب.هوغ، د.ليفيك،اموران وآخرون: الجماعة السلطة و الاتصال، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط2 ، 1996.
- 4- د/محمد علي محمد: المفكرون الاجتماعيون، بيروت، دار النهضة العربية، 1983.
- 5- د/عبد الله محمد عبد الرحمن: علم الاجتماع الصناعي، النشأة والتطورات الحديثة، بيروت، دار النهضة العربية، ط1999، 1 .
- 6- أ.د/ علي ليلة: ماكس فيبر والبحث المضاد في أصل الرأسمالية المعاصرة، الإسكندرية، المكتبة المصرية، 2004.
- 7- لوران فلوري: ماكس فيبر، ترجمة د/محمد علي مقلد، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2008 .
- 8- ياس خضير البياتي :النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها، طرابلس، الجامعة المفتوحة، ط1، 2002 .
- 9- عبد الله عبد الرحمن: علم اجتماع التنظيم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003 .
- 10- د/ عبد الله عبد الرحمن: تطور الفكر الاجتماعي، بيروت، دار المعرفة الجامعية، دت.
11. محمد علي محمد: البيروقراطية الحديثة، الإسكندرية، دار الكتب الجامعية، 1975.

- 12- د/ عبد الله عبد الرحمن: النظرية في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006 .
- 13- عبد الوهاب المسيري: الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، بيروت ، دار الفكر المعاصر، 2003.